

## تقرير الأمين العام النصف السنوي السابع عشر المقدم إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

### أولا - معلومات أساسية

١ - هذا التقرير هو تقرير نصف السنوي السابع عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويقدم التقرير استعراضا وتقييما لعملية تنفيذ القرار منذ صدور تقريره الأخير في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/773). ويشير التقرير إلى عدم إحراز مزيد من التقدم الملموس في تطبيق أحكام القرار الأساسية، ويسلط الضوء على مصادر القلق التي لا تزال تهدد سيادة لبنان، وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، وذلك رغم انتهاج البلد سياسة حذرة تنأى بلبنان عن الأزمة السورية.

٢ - واتسمت الأشهر الستة الماضية بتطورين رئيسيين: اغتيال العميد وسام الحسن، رئيس فرع في قوى الأمن الداخلي، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الأمر الذي أثار مزيدا من الشك بشأن استقرار لبنان، واستقالة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، التي طرحت مزيدا من الأسئلة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. وفي ٦ نيسان/أبريل، عين الرئيس ميشال سليمان، السيد تمام سلام رئيسا مكلفا للوزراء وعهد إليه بتشكيل الحكومة الجديدة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدر مجلس الأمن بيانين صحفيين أكد فيهما مجددا أهمية الحفاظ على أمن لبنان واستقراره واستقلاله (SC/10799 و SC/10941).

٣ - ومنذ صدور تقريره الأخير، تواصل تأثير القلاقل المستمرة في الجمهورية العربية السورية على لبنان، إذ أدى إلى مزيد من الاستقطاب السياسي، وإثارة مخاوف من النتائج السلبية التي قد تحدثها الاضطرابات في سوريا على استقرار لبنان. وقتل عدد من المواطنين اللبنانيين نتيجة لإطلاق نار من الجمهورية العربية السورية، وكانت قوات الحكومة السورية



مسؤولة عن المزيد من حوادث القصف عبر الحدود، وما لا يقل عن ثلاث هجمات بالطائرات العمودية السورية أبلغ عنها في لبنان. وأفادت تقارير بأن أعضاء لبنانيين في جماعة مقاتلين تدعم المعارضة السورية قتلوا على يد قوات الحكومة السورية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد عبورهم الحدود إلى الجمهورية العربية السورية بالقرب من بلدة تلكلخ السورية. ووردت تقارير أخرى عن مقتل مقاتلين من حزب الله في سوريا.

٤ - ولا تزال الأزمة في الجمهورية العربية السورية تشكل تحديات خطيرة لأمن الدولة اللبنانية وسلطتها. وبوجه خاص ازدادت التوترات الداخلية على نحو ملحوظ في جميع أنحاء لبنان بين الفئات ذات المواقف المتباينة من الأزمة السورية، الأمر الذي أدى إلى اشتباكات مسلحة تسببت في سقوط قتلى وجرحى. وأدى الاقتتال المتكرر في طرابلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى سقوط المزيد من القتلى والجرحى، بينهم أفراد من الجيش اللبناني. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ارتفاع هائل في أعداد المواطنين السوريين الفارين إلى لبنان هرباً من العنف في بلدهم، وبلغ عددهم ٤٠٦٠٠٠ لاجئ في ٤ نيسان/أبريل، كما كان هناك ازدياد كبير في وفود اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في الجمهورية العربية السورية. ويستضيف لبنان حالياً أكبر عدد من اللاجئين بين البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية، ويواجه نتيجة لذلك تحديات هائلة من النواحي الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية والسياسية.

٥ - وتوسعت القضية المرفوعة ضد الوزير وعضو البرلمان السابق ميشيل سماحة، المتهم بالمشاركة في تهريب المتفجرات من الجمهورية العربية السورية، وذلك بصدور أمر اعتقال جديد، كان من بينهما الأمر المؤرخ ٤ شباط/فبراير بإلقاء القبض على اللواء علي مملوك رئيس مكتب الأمن القومي السوري. وفي ٢٠ شباط/فبراير، أصدر قاضي لائحة اتهام ضد المشتبه فيهم الثلاثة في القضية.

٦ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قتل العميد وسام الحسن، رئيس فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، المسؤولة عن التحقيق في الإرهاب الداخلي والخارجي ومكافحة التجسس وضمان أمن الشخصيات السياسية البارزة، وذلك في هجوم إرهابي وقع في بيروت. وأدى اغتياله إلى عدد محدود من حوادث العنف، وإلى مطالبات باستقالة حكومة رئيس الوزراء ميقاتي. وفي أعقاب الحادث، واصل أعضاء حركة ١٤ آذار مقاطعة الحكومة وأعمال هيئة الحوار الوطني، التي لم تجتمع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدان مجلس الأمن الاعتداء بشدة في بيان صدر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر (SC/10799) وطالب بالوقف الفوري لاستخدام العنف ضد الشخصيات السياسية. وإنني أدين هذا الانفجار بشدة،

وقد تحدثت مع الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي لتأكيد التزام المجتمع الدولي القوي بأمن لبنان واستقراره في هذا الوقت الحرج.

٧ - وفي ٢٢ آذار/مارس، أعلن رئيس الوزراء ميقاتي استقالته، الأمر الذي أدى لتلقائيا إلى استقالة الحكومة. وجاء إعلانه مباشرة بعد انعقاد جلسة لمجلس الوزراء لم تنجح في إنشاء هيئة الرقابة على الانتخابات اللازمة لإجراء الانتخابات المقررة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، كما لم تصوت الجلسة لتمديد فترة بقاء اللواء أشرف ريفي في منصبه كمدير لقوى الأمن الداخلي. وكانت استقالة رئيس الوزراء أيضا بعد فترة طويلة لم تتمكن فيها القيادة السياسية في لبنان من الاتفاق على قانون انتخابي للانتخابات البرلمانية. وأبرز رئيس الوزراء ميقاتي، في إعلان استقالته، فشل مجلس الوزراء في الاتفاق على التمديد اللواء الريفي، وأكد أيضا أمله في فتح باب الحوار بشأن المسائل الرئيسية المعلقة. وبالنظر إلى حالة الغموض في الوسط السياسي، والتوترات المستمرة في جميع أنحاء البلد، دعوت جميع الأطراف إلى البقاء موحدين خلف قيادة الرئيس سليمان والعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة للمحافظة على الهدوء والاستقرار، وإلى احترام سياسة لبنان المتمثلة في النأي بالنفس، وفقاً لالتزامات هذه الأطراف في إعلان بعدد لمؤتمر الحوار الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

## ثانياً - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٨ - منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تم تنفيذ عدة أحكام منه على النحو المبين في تقارير السابقة. فقد جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بطريقة حرة ونزيهة. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وعتادها العسكري من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقامت لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة في عام ٢٠٠٩.

٩ - وظل الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي يؤكدان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، احترام لبنان لجميع قرارات الأمم المتحدة. بيد أن الأزمة المتفاقمة في الجمهورية العربية السورية وأثرها على البيئة السياسية والأمنية في لبنان ساهمت في انعدام أي تقدم ملموس صوب تنفيذ ما تبقى من أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وغيره من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتزايد التوترات الطائفية والجمود السياسي، مما زاد من صعوبة إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولكنه أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

١٠ - ولم يجر بعد ترسيم الحدود السورية - اللبنانية وهو الأمر الذي حث عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، فإن وجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية والأنشطة التي تقوم بها لا تزال تشكل تهديدا لاستقرار البلد والمنطقة، وتبرز الحاجة إلى قيام الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني بتكثيف جهودهما حتى يكون امتلاك الأسلحة واستخدام القوة حكرًا لهما وبصفة مطلقة في جميع أنحاء لبنان.

١١ - وقد ظللت، أنا وممثلي، على اتصال منتظم بجميع الأطراف في لبنان على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك بالقادة الإقليميين والدوليين المعنيين. والتقيت بالرئيس سليمان في ٣٠ كانون الثاني/يناير في مدينة الكويت على هامش أعمال مؤتمر المانحين الدولي للتعهد بتقديم المساعدات الإنسانية من أجل سوريا، ومع رئيس الوزراء ميقاتي في ٢٥ كانون الثاني/يناير، في دافوس، سويسرا، على هامش أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي. وتحديث أيضا مع الرئيس سليمان في ٢٦ آذار/مارس، عقب استقالة رئيس الوزراء ميقاتي. وفي هذه المناسبات كلها، أكدت مجددا التزام الأمم المتحدة الثابت بإزاء استقرار لبنان وأمنه في هذه الأوقات الصعبة، بالإضافة إلى ضرورة أن يواصل لبنان بذل جهوده حتى يفي بجميع التزاماته الدولية، ولا سيما الالتزامات التي تنص عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

## ألف - سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

١٢ - يهدف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى توطيد سيادة لبنان وسلامة أراضيه، ووحدته، واستقلاله السياسي، تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم عام ١٩٨٩، الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. وقد ظل هذا الهدف يتصدر الأولويات في المساعي التي أبدتها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

١٣ - وقد حث مجلس الأمن بقوة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة لطلب الحكومة اللبنانية ترسيم الحدود المشتركة بينهما. وظللت أدعو الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى إنجاز الترسيم الكامل للحدود المشتركة بينهما. بيد أنه في ظل النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية لم يتخذ الطرفان أي خطوات ملموسة خلال الفترة من أجل ترسيم الحدود بين البلدين وتعليمها.

١٤ - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها عنصرتين أساسيتين لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ويمثلان أيضا خطوتين بالغة الأهمية لتيسير مراقبة الحدود بشكل سليم. والحالة الأمنية المعقدة على طول الحدود السورية - اللبنانية في ظل الظروف الراهنة، بما في ذلك تقارير موثوقة عن قتال وحركة للأسلحة والأشخاص عبر الحدود، تضيف مزيدا

من التأكيد على الضرورة الملحة لترسيم الحدود. ومع التسليم بالطابع الثنائي لمسألة ترسيم الحدود، يظل إحراز تقدم في هذا الشأن التزاما يقع على عاتق البلدين. بموجب القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وهو التزام مستمد من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٥ - وفي الفترة الممتدة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٧ آذار/مارس، أُبلغ عن ٢١ حادثة قصف عبر الحدود في شمال لبنان (وسقط ما لا يقل عن ٦٧ قذيفة في لبنان)، وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل لبنانيين اثنين على الأقل وجرح ما لا يقل عن اثنين آخرين وإلحاق أضرار بمسجدين و ١٢ منزلا. وخلال الفترة نفسها، تم الإبلاغ عما لا يقل عن ثلاث غارات عبر الحدود. وفي ١٨ آذار/مارس، أفادت التقارير بأن الطائرات العمودية السورية دخلت المجال الجوي اللبناني وأطلقت صواريخ على موقعين بالقرب من بلدة عرسال القريبة من الحدود الشمالية الشرقية دون حدوث أي إصابات. وأنكرت حكومة الجمهورية العربية السورية وقوع هذا الحادث. وفي ٢١ آذار/مارس، أُبلغ عن إطلاق صاروخ آخر من طائرة عمودية سورية، وسقطه في المنطقة نفسها، كما أُبلغ عن حادثة أخرى شاركت فيها الطائرات العمودية السورية في ٣ نيسان/أبريل. وأدان الرئيس سليمان الغارات الجوية باعتبارها انتهاكا غير مقبول للسيادة اللبنانية. وفي ٢٠ آذار/مارس، أعربت عن قلقي البالغ إزاء الغارات الجوية التي تم الإبلاغ عنها، ودعوت حكومة الجمهورية العربية السورية إلى وقف جميع انتهاكات الحدود واحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه.

١٦ - وفي ١٤ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بيانا صحفيا أكد فيه أعضاء المجلس قلقهم البالغ إزاء تكرار حوادث إطلاق النار عبر الحدود، التي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من السكان اللبنانيين، وإزاء الغارات وعمليات الاختطاف والاتجار بالأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية، وغير ذلك من انتهاكات الحدود. وشدد أعضاء مجلس الأمن على أهمية الاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، وسلطة الدولة اللبنانية، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن.

١٧ - ويمثل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد واصلت، أنا وممثلي، العمل بصورة وثيقة مع الطرفين بهدف تيسير انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة، تنفيذًا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٨ - وكذلك لم يحدث أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم ترد الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل فيما يتعلق بالتعريف المؤقت للمنطقة الوارد في

تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

١٩ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي اختراقه شبه اليومي للمجال الجوي اللبناني، وكان ذلك بصفة رئيسية باستخدام طائرات بلا طيار وأيضا بواسطة الطائرات المقاتلة والطائرات العمودية الهجومية. ووقعت إحدى هذه الحوادث في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حين دخل المجال الجوي اللبناني ما لا يقل عن ست طائرات عمودية هجومية إسرائيلية حلقت على ارتفاع منخفض في المحيط العام لمدينة صور. وجميع هذه الطلعات الجوية تمثل انتهاكات للسيادة اللبنانية وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجت الحكومة اللبنانية مرارا على هذه الانتهاكات. وقمت بشجبتها وطالبت بوقفها فورا. وتزعم السلطات الإسرائيلية في المقابل أن هذه الطلعات الجوية تجرى لأسباب أمنية.

## باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

٢٠ - أكدت الحكومة اللبنانية للأمم المتحدة عزمها على بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويؤدي الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي دورا حاسما في تنفيذ هذا الالتزام في ظل ظروف أمنية صعبة. غير أن قدرة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها بالكامل على جميع أراضيها تظل خاضعة لقيود وتحديات، مما يؤكد ضرورة استمرار الدعم الدولي للسلطات اللبنانية والجيش اللبناني.

٢١ - وظل لبنان يواجه عدة تحديات لأمنه الداخلي، يرتبط معظمها ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالأزمة في الجمهورية العربية السورية التي أدت إلى تفاقم التوترات الطائفية. وظلت مدينة طرابلس مناطق تركيز توترات وحوادث خطيرة متكررة. وتعكس الاشتباكات التي وقعت في المدينة في الفترة بين ٤ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر زيادة تبعث على القلق في حدة العنف واستخدام الأسلحة ذات العيار الثقيل. ولقد عاد الهدوء بعد أن انتشر الجيش اللبناني بكثافة في الأحياء المتضررة. ومع ذلك، وقع حادث إطلاق نار في طرابلس في ١٨ كانون الثاني/يناير على قافلة تحمل فيصل كرامة، وزير الشباب والرياضة، مما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص. وعقب اعتداء وقع في ١٧ آذار/مارس على أربعة من علماء الدين السنة في بيروت، استؤنف القتال في طرابلس، مما أدى إلى ما لا يقل عن ستة قتلى و ٤٨ جرحى. وانتشر الجيش اللبناني لاحتواء الحالة.

٢٢ - ووقعت أيضا حوادث أمنية في أماكن أخرى في لبنان، ولا سيما في بيروت وصيدا وفي منطقة عكار، مما يعكس مرة أخرى تزايد التوترات الطائفية أو التحديات التي تواجهها

سلطة الدولة. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، انتشر الجيش اللبناني لاحتواء أعمال عنف اندلعت في صيدا بعد وقوع اشتباكات بين أنصار حزب الله وأتباع الشيخ أحمد العسير، مما أسفر عن ثلاثة قتلى وما لا يقل عن أربعة جرحى. وفي ١ شباط/فبراير، قُتل جنديان من الجيش اللبناني عقب غارة للقُبض على مطلوب مسلح في عرسال. وأدينت عملية قتلها على نطاق واسع. ولا تزال الجهود جارية لكفالة إلقاء القبض على المسؤولين عن ذلك.

٢٣ - وفي تقرير الأحيير عن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2012/773) أشرت إلى عدة عمليات اختطاف واحتجاز رهائن انتقامية في كل من لبنان والجمهورية العربية السورية. واستمرت هذه الحوادث، بما في ذلك في الآونة الأخيرة في ١ نيسان/أبريل، عندما تم اختطاف عدد غير مؤكد من العمال السوريين أثناء دخولهم لبنان. ولا يزال تسعة من الحجاج الذين اختطفوا في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢ في الجمهورية العربية السورية محتجزين رهائن.

٢٤ - وتؤكد الحوادث المذكورة أعلاه انتشار الأسلحة التي تحوزها الجهات الفاعلة من غير الدول على نطاق واسع، والتهديدات الكبيرة التي تشكلها على السلام والأمن المحليين. وفي هذا السياق، هناك حاجة واضحة إلى أن تبذل حكومة لبنان المزيد لفرض القانون والنظام في جميع أنحاء البلد، وهو ما سعت إلى القيام به خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد سعت، على وجه الخصوص، إلى زيادة قدرات الجيش اللبناني. وعقب موافقة مجلس الوزراء على خطة متوسطة الأجل واسعة النطاق، مدرجة في الميزانية بمبلغ ١,٦ بليون دولار، لزيادة قدرات الجيش اللبناني، التزمت الحكومة بتغطية التمويل للسنة الأولى. وذكرت السلطات اللبنانية أنها ستلتمس المساعدة من الأمم المتحدة والجهات المانحة لدعم هذه الخطة، مما يعكس احتياجات وأهداف الحوار الاستراتيجي، وهو جزء منفصل عن خطة تنمية القدرات العامة ولكنه مكمل لها، في إطار تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وقد رحبت بذلك.

٢٥ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) تتسم بالاستقرار عامة. ولا يزال الانفجار الذي وقع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر بالقرب من طير حرقا، على بُعد نحو كيلومترين من الخط الأزرق، قيد التحقيق. وحاولت جماعات مسلحة مجهولة الهوية مرتين إطلاق صواريخ من لبنان على شمال إسرائيل، وتزامن ذلك مع توقيت النزاع في قطاع غزة وجنوب إسرائيل في الفترة من ١٤ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي بعض المناسبات، واجهت قوة اليونيفيل قيودا على حرية الحركة في منطقة عملياتها. وعرضت بعضها للخطر سلامة حفظة السلام التابعين

للأمم المتحدة وأمنهم. ولقد أدت تلك القيود التي فرضت على حرية حركة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وكررت التأكيد على أن السلطات اللبنانية هي المسؤولة في المقام الأول عن ضمان أمن قوة اليونيفيل وحرية حركتها في منطقة عملياتها. وقد أطلعت مجلس الأمن على تفاصيل أوفى عن هذه المسائل في تقريره عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٦ - وفيما يتعلق بحدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية، لا تزال ترد أنباء تفيد بحدوث تجار بالأسلحة في كلا الاتجاهين. ولا تزال عدة دول أعضاء تعرب عن بالغ قلقها إزاء النقل غير المشروع للأسلحة عبر الحدود البرية. وقد صرح مسؤولون إسرائيليون بأنهم سوف يعملون على منع نقل أنظمة أسلحة متقدمة أو كيميائية إلى حزب الله من الجمهورية العربية السورية. والتزم كبار ممثلي حزب الله، من جانبهم، بموقفهم المتمثل في عدم اعتزامهم حيازة أسلحة كيميائية. وفي هذا السياق، لاحظت مع بالغ القلق أنباء عن شن ضربة جوية إسرائيلية على موقع بالقرب من دمشق بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير، ودعوت جميع المعنيين إلى الامتنال بشكل صارم للقانون الدولي، وبخاصة فيما يتعلق باحترام السلامة الإقليمية لجميع بلدان المنطقة واحترام سيادتها. وقد أشارت السلطات اللبنانية إلى أن الحدود البرية بين لبنان والجمهورية العربية السورية وإن كانت مراقبتها لا تزال أمرا صعبا، فإن الجيش اللبناني منتشر ويسعى إلى تشديد المراقبة على امتدادها بأقصى جهد ممكن عن طريق زيادة عدد الدوريات ومهام المراقبة. وبينما لا تتوفر للأمم المتحدة وسيلة مستقلة للتحقق من أنباء تهريب الأسلحة عبر الحدود، فقد أعربت مرارا عن قلقي إزاء الأخطار التي تهدد كلا البلدين.

٢٧ - ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى تحسين إدارة الحدود البرية اللبنانية ومراقبتها من أجل التصدي للحوادث الجارية عبر الحدود وفي سياق الأنباء عن تهريب الأسلحة. وهذا أمر ضروري أيضا من أجل منع الجماعات المسلحة والمليشيات في لبنان من توسيع نطاق ترسانة أسلحتها التي تشكل تهديدا للسلام على الصعيدين المحلي والإقليمي. ولا يزال التنسيق مستمرا بين الجهات المانحة والسلطات بشأن الإدارة المتكاملة للحدود. وقد دعوت جميع الدول إلى تجديد الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع نقل الأسلحة إلى الجماعات الخارجة عن سيطرة حكومة لبنان.

## جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٨ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. ولا يزال يتعين تنفيذ هذا الحكم الرئيسي من أحكام القرار. وهو يعكس ويؤكد من جديد قرار التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف، الذي أدى في



ذلك الوقت إلى تخلي الميليشيات اللبنانية، باستثناء حزب الله، عن أسلحتها. وفي ظل السياق المحلي الحالي لتصاعد التوترات الطائفية والآثار المترتبة على الأزمة السورية في لبنان، من الأهمية بمكان الحفاظ على هذا الاتفاق وتنفيذه من جانب الجميع من أجل تجنب شبح تجدد المواجهة بين اللبنانيين.

٢٩ - ولا تزال ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل في البلد خارج نطاق سيطرة الحكومة في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن هناك عدة جماعات، من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان، تمتلك أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة، فإن العنصر العسكري لدى حزب الله هو أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تسلحا في البلد. واحتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلح يشكل تحديا خطيرا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من الجماعات الفلسطينية المسلحة التي لا تزال تعمل في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. وعلاوة على ذلك، كانت هناك أنباء غير مؤكدة في الأشهر الأخيرة عن تسلل أو وجود محتمل لعناصر متطرفة في لبنان، ولا سيما جبهة النصرة.

٣٠ - ولقد أعربت مرارا للقادة اللبنانيين عن قلقي البالغ إزاء المخاطر الجسيمة التي تشكلها الميليشيات بالنسبة لاستقرار البلد والمنطقة. وقد دعوتهم إلى معالجة هذه المسألة دون مزيد من التأخير، إذ أن ذلك التزام يقع على عاتقهم. بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد أصبح هذا المطلب أكثر إلحاحا في ظل اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه عام ٢٠١٣. وفي دولة ديمقراطية، يمثل احتفاظ حزب سياسي بمليشيا خاصة به خلافا جوهريا. ومع ذلك، يواصل حزب الله الإقرار جهارا بأنه يمتلك قدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية ويوسع نطاقها. ويدعي هذا الحزب أيضا أن أسلحته تؤدي دورا رادعا ضد عدوان محتمل من جانب إسرائيل. وفي الوقت نفسه، يقول مسؤولون إسرائيليون إن إسرائيل، في ضوء مشاركة حزب الله في الحكومة اللبنانية، ستنتظر في الرد ضد الدولة اللبنانية على أي هجوم يشنه حزب الله عليها.

٣١ - وكانت هناك مرة أخرى أنباء موثوقة تشير إلى مشاركة حزب الله وقوى سياسية لبنانية أخرى في دعم طرفي النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وأضاف ذلك عنصرا خطيرا للوضع في لبنان. وأدى حادث تلكلخ، الذي قتل فيه الجيش السوري مقاتلين لبنانيين في الجمهورية العربية السورية، إلى زيادة كبيرة في التوتر في لبنان، وتلاه قتال خطير في طرابلس. وأقر حزب الله علنا من جانبه بوفاة المقاتلين اللبنانيين المدافعين عن القرى الشيعية في الجمهورية العربية السورية بالقرب من الحدود مع لبنان.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتحقق مرة أخرى أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على النحو المطلوب في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومنذ اتخاذ ذلك القرار في عام ٢٠٠٤، لم تُتخذ أي خطوات ملموسة لمعالجة هذه القضية الحاسمة التي تقع في قلب سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ومع ذلك، لا تزال عدة جماعات وأفراد لبنانيين يجاهرون بمعارضتهم لاحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية، لكونه في نظرهم عاملاً من عوامل زعزعة الاستقرار في البلد وأمرًا مناقضاً للديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين أن استمرار وجود هذه الأسلحة يُعد وسيلة تهديد ضمنية تُستخدم داخل لبنان لأسباب سياسية، واضعين في الأذهان بصورة خاصة أحداث العنف التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٣٣ - ولطالما أيدت الحوار الوطني، وهو عملية سياسية يتولى اللبنانيون زمامها، باعتباره الطريقة المثلى لمعالجة مسألة الأسلحة وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في خلو لبنان من الأسلحة أو القوات المسلحة غير أسلحة وقوات الدولة اللبنانية. ويظل الرئيس سليمان ملتزماً بقوة باستئناف الحوار الوطني. ومع ذلك، لقد ثبت من المستحيل، في أعقاب اغتيال العميد وسام الحسن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أن تعود جلسات الحوار الوطني إلى الانعقاد.

٣٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، لا تزال الحالة الأمنية في المخيمات الفلسطينية متوترة. وفي مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، تصاعدت شدة التوترات في ٢٣ كانون الثاني/يناير، وكذلك في ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، بين جماعات موالية للنظام وأخرى مؤيدة للمعارضة في الجمهورية العربية السورية. وكانت الاشتباكات محدودة نسبياً، واستطاعت اللجنة الأمنية الفلسطينية في المخيم السيطرة على الوضع. وفي ١١ و ١٢ آذار/مارس، اشتد القتال العنيف بين الفصائل الفلسطينية وأدى إلى مقتل شخص واحد، وإصابة ما لا يقل عن ١٣ شخصاً. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، التزمت الحكومة اللبنانية بتمويل لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني لمدة ثلاث سنوات. وأبدى قادة في المخيمات الفلسطينية في لبنان وحدة الصف في العمل معاً، ومع السلطات اللبنانية، من أجل الحفاظ على النظام على خلفية الأزمة في الجمهورية العربية السورية.

٣٥ - ولا تزال الظروف الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان عسيرة، في حين أن تدفق ما يقرب من ٤٠.٠٠٠ آخرين من اللاجئين الفلسطينيين المشردين من الجمهورية العربية السورية إلى المخيمات اللبنانية المكتظة أصلاً إلى فرض أعباء ثقيلة جديدة على السكان وعلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فيما تبذله من جهود لمساعدتهم. وظل لاجئون فلسطينيون من الجمهورية العربية السورية

ينظمون مظاهرات يومية أمام مكتب الأونروا في بيروت، طلبا للمزيد من المساعدات. وواصلت الأمم المتحدة حث السلطات اللبنانية على تحسين الظروف التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، ولا سيما عن طريق تيسير إمكانية وصولهم إلى سوق العمل الرسمية من خلال تنفيذ التشريعات التي لم يبدأ نفاذها بعد. وينبغي القيام بذلك دون المساس بالتسوية النهائية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة، ومع الأخذ في الاعتبار الآثار الضارة للظروف المعيشية العسيرة على الحالة الأمنية بوجه عام.

٣٦ - ولا يزال وجود جماعات مسلحة فلسطينية خارج المخيمات يمثل تحدياً لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. فبالرغم من القرار الذي اتخذته الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، والذي جرى التأكيد عليه في الدورات اللاحقة، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة في البلد. وتوجد جميع هذه القواعد باستثناء واحدة على امتداد الحدود السورية - اللبنانية. ولا يزال وجودها يقوض سيادة لبنان وسلطته الحكومية ويجعل ترسيم الحدود أكثر صعوبة. كما أنه يشكل تحدياً خطيراً، بالنظر إلى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، أمام تحقيق السيطرة الفعلية على الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وقد كررت دعوتي إلى حكومة لبنان من أجل تنفيذ القرارات السابقة التي اتخذت في الحوار الوطني، ولا سيما ما يتصل منها بتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة، ودعوتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية كي تتعاون مع هذه الجهود بحسن نية.

### ثالثاً - ملاحظات

٣٧ - أشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز المزيد من التقدم الملموس صوب تنفيذ بقية أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ورغم علمي أن لبنان يمر بمرحلة بالغة الصعوبة ويواجه تحديات كبيرة من جراء الأزمة في الجمهورية العربية السورية، فإن القلق يساورني من أن استمرار الركود في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يمكن أن يؤدي إلى زوال أثر الأحكام التي نفذت بالفعل وأن يساهم في زيادة تدهور الاستقرار في لبنان. وأكرر تأكيد اقتناعي الراسخ بأن من مصلحة لبنان واللبنانيين العليا إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للقرار من أجل تحقيق استقرار طويل الأجل في البلد والمنطقة.

٣٨ - ولا يزال يساورني القلق من الأنباء التي تفيد بتفاقم التوترات الطائفية في لبنان واستمرار تأثير الأزمة السورية على الدينامية الأمنية والسياسية في البلد. فالاستقطاب

السياسي وعدم الاتفاق على قانون الانتخابات والتعيينات، جعلاً لبنان أكثر ضعفاً وأقل قدرة على التصدي للتحديات التي يواجهها. وبات لزاماً بعد استقالة رئيس الوزراء ميقاتي، أن تعجل جميع الأطراف في لبنان بالعمل على التوصل إلى إبرام اتفاق واسع النطاق بشأن المسائل الرئيسية التي لا تزال معلقة. وأحيط علماً بتعيين تمام سلام في ٦ نيسان/أبريل بصفة رئيس وزراء مكلف، وأشجع جميع القادة السياسيين اللبنانيين على مواصلة التعامل الإيجابي معه لكفالة الإسراع بتشكيل حكومة حفظاً للاستقرار، وتيسير إجراء الانتخابات البرلمانية في حينها وفقاً لمقتضيات الدستور. ومن الأهمية بمكان أن يعتنم القادة في لبنان هذه الفرصة للعمل على تعزيز المؤسسات الوطنية وبناء الثقة لدى جميع شرائح المجتمع بما يجعلهم يتصرفون على نحو يحمي لبنان من أثر الأزمة السورية، ويوفر الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد. وسيكون توافق الآراء بشأن العملية الانتخابية، تمشياً مع الدستور، اعتباراً رئيسياً لهذا المنحى، لا سيما بالنظر إلى ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها.

٣٩ - وأدين الحوادث المتكررة التي ورد بشأنها أن هناك مدنيين على الجانب اللبناني من الحدود قتلوا أو جرحوا أو تعرضوا للخطر، بسبب الإجراءات التي اتخذتها سلطات الجمهورية العربية السورية. وأدعو جميع الأطراف، ولا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويساورني القلق أيضاً إزاء ما يتردد من أخبار عن ضلوع عناصر لبنانية في النزاع في الجمهورية العربية السورية، وهو ما يتعارض مع سياسة لبنان بعدم التدخل، ويشكل مخاطر حقيقية فعلاً على أمن لبنان واستقراره. وإذا أحطت علماً ببيان مجلس الأمن المؤرخ ١٤ آذار/مارس في هذا الصدد، فإنني أشيد بمجهود الرئيس سليمان في التمسك بسياسة لبنان بعدم التدخل، وهي سياسة لا تزال ضرورية للحفاظ على لبنان من أي أثر آخر للنزاع في الجمهورية العربية السورية. وأكرر دعوتي إلى جميع القادة السياسيين اللبنانيين إلى كفالة الاحترام الكامل لهذه السياسة بحيث يبقى لبنان محايداً فيما يتعلق بالتزاعمات الخارجية، بما يتسق مع التزامهم المتعهد به في إعلان بعددا في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤٠ - ولقد حذرت مراراً وتكراراً من أن انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، إلى جانب استمرار وجود ميليشيات مزودة بأسلحة ثقيلة، يقوضان أمن المواطنين اللبنانيين. ولا يزال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان يمثل مشكلة تثير قلقاً بالغاً، حيث إنه يشيع مشاعر الخوف في البلد ويشكل تحدياً رئيسياً أمام سلامة المدنيين اللبنانيين، وأمام انفراد الحكومة بحق الاستخدام الشرعي للقوة. وهو يضع لبنان أيضاً في موقف بلد منتهك لالتزاماته المنوطة به بموجب القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويشكل تهديداً للسلام والاستقرار في المنطقة. وأحث حزب الله

على منع مقاتليه عن القيام بأي نشاط نضالي داخل لبنان أو خارجه، تمشياً مع مقتضيات اتفاق الطائف وقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤١ - وأحث حكومة لبنان والجيش اللبناني على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله من الحصول على أسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وبما أن حزب الله يقيم علاقات وثيقة مع عدد من دول المنطقة، ولا سيما مع جمهورية إيران الإسلامية، فأنا أدعو هذه الدول إلى تشجيع تحول هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي بحت وعلى نزع سلاحها، تمشياً مع مقتضيات اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبما يخدم مصلحة لبنان والسلام والاستقرار الإقليميين على أفضل وجه.

٤٢ - وفي اعتقادي الراسخ فإن أفضل سبيل للتصدي لترع سلاح الميليشيات في لبنان، ولا سيما حزب الله، أن يتولى اللبنانيون من مختلف الأحزاب السياسية زمام العملية السياسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الأهمية بمكان أن يُستأنف الحوار الوطني، تحت قيادة الرئيس سليمان. وأحث أيضاً جميع الأطراف على احترام القرارات السابقة لهيئة الحوار الوطني وتنفيذها، وتحديدًا القرارات المتصلة بترع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة. وينبغي ألا تتخذ الأزمة السورية ذريعة لتجاهل هذه المسؤوليات، وإنما موعداً يكون فيه نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها أمراً ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. وتظل استراتيجية الرئيس سليمان للدفاع الوطني التي عرضتها على دورة الحوار الوطني في ٢٠ أيلول/سبتمبر، تشكل مبادرة هامة ينبغي البناء عليها.

٤٣ - ويساورني بالغ القلق إزاء حالة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والضغوط الإضافية التي فرضتها الأزمة السورية على المخيمات في لبنان. وفي هذا السياق، أرحب بروح الوحدة التي أبدتها القادة في المخيمات الفلسطينية في لبنان، بالعمل سوياً مع السلطات اللبنانية، للحفاظ على النظام على خلفية الأزمة في الجمهورية العربية السورية. وأحث على سبيل الأولوية على إجراء المزيد من الحوار اللبناني الفلسطيني والتحرك صوب تحسين ظروف الفلسطينيين المعيشية بتنفيذ التشريعات تيسيراً لحصولهم على فرص عمل. وليس من شأن هذا التقدم أن يمس بالتوصل في نهاية المطاف إلى حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام شامل في المنطقة. وأحث الجهات المانحة على تقديم الدعم للأونروا وللأنشطة الحيوية التي تقوم بها لتوفير خدمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

٤٤ - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن ترسيم الحدود وتعليمها مع الجمهورية العربية السورية، وهو ما يؤثر تأثيراً كبيراً في مراقبة الحدود. ولا أزال أعتقد أن الإدارة المتكاملة للحدود في الأجل الطويل ستسهم إسهاماً كبيراً في تحسين مراقبة حدود لبنان الدولية والمساعدة في منع عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة في كلا الاتجاهين. وقد بات هذا الأمر أكثر إلحاحاً في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية المجاورة. وفي هذا السياق، أرحب باستمرار الدعم المقدم من المانحين لإدارة الحدود.

٤٥ - وأعرب عن استيائي للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لسيادة لبنان وسلامة أراضيه، وأبرزها تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية، بما في ذلك، في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، تحليق طائرات الهليكوبتر الهجومية. وأدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية العجر ومن المنطقة المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق، وأن تتوقف طائراتها عن التحليق في الأجواء اللبنانية، الأمر الذي يقوض مصداقية أجهزة الأمن اللبنانية ويثير القلق في صفوف المدنيين. كما تزيد هذه الاختراقات الجوية بشكل كبير من احتمال وقوع تداعيات غير مقصودة في هذه المنطقة المتوترة جداً بالفعل.

٤٦ - فتكرار الحوادث الأمنية في مختلف أنحاء لبنان إنما يسلب الضوء على هشاشة البيئة الداخلية، وعلى ضرورة قيام السلطات اللبنانية بتكثيف الجهود الرامية إلى منع الاستخدام غير المشروع للأسلحة في البلد وفرض القانون والنظام. وتمس الحاجة على نحو أكثر إلحاحاً إلى بذل هذه الجهود بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي في لبنان واستمرار آثار الأزمة السورية. وأثني على القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي، التي تواصل أداء قوياً في التصدي لعدة تحديات أمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأشعر بالتفاؤل أيضاً لما تبذله الدول الأعضاء من جهود حثيثة من أجل تجهيز القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي وتدريبها في وقت تتزايد فيه المطالب الأمنية في لبنان. وأرحب بالتقدم المحرز في وضع خطة السنوات الخمس لتنمية قدرات الجيش اللبناني والجهود المبذولة بما يجعلها تغطي احتياجات الحوار الاستراتيجي وأهدافه، وأشجع جميع الأطراف المعنية، وبخاصة حكومة لبنان والجهات المانحة الدولية، على المضي قُدماً في دعمها للخطة بعد وضعها في صيغتها النهائية.

٤٧ - ولا تزال التهديدات الموجهة إلى القيادة السياسية اللبنانية مصدر قلق بالغ بالنسبة لي، وإنني أكرر دعوة مجلس الأمن إلى محاكمة مرتكبي عملية اغتيال العميد وسام الحسن ومدبريها ومموليها ورعايقها، وكذلك المشاركين في محاولة اغتيال شخصيات سياسية في العام الماضي. ومن الأهمية بمكان اتخاذ خطوات تطمئن الزعماء السياسيين في لبنان. وأود أيضاً أن

أدعو السلطات اللبنانية إلى المضي قدماً في الإجراءات القضائية المتعلقة بالوزير السابق ميشيل سماحة بطريقة تتسم بالإنصاف والشفافية بغية إحالة جميع المتورطين في القضية إلى العدالة.

٤٨ - والتحديات المتعددة التي يواجهها لبنان في الوقت الحاضر، والناجحة إلى حد كبير عن الأزمة السورية، هي تحديات حقيقية. وبالنظر إلى التنوع الاستثنائي الذي يميز المجتمع اللبناني، من الضروري أن تسود روح التعاون واحترام مبادئ التعايش والأمن في لبنان، ويجب كذلك أن يسود السلام الداخلي الخالي من أي مشاعر خوف تشيعها الجماعات المسلحة، وذلك عملاً بما نص عليه اتفاق الطائف. وفي ضوء الغموض السياسي الحالي في لبنان، أحث جميع الزعماء اللبنانيين على التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية مثل تشكيل الحكومة الجديدة، وقانون الانتخابات والتعيينات في سلك الأمن. ومن الأهمية بمكان التمسك بروح الوحدة داخل القيادة السياسية اللبنانية تفادياً للزج بالبلد في اضطرابات إقليمية.

٤٩ - وما زلت ملتزماً التزاماً راسخاً بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من أجل إحلال السلام والأمن في فترة تشهد بصفة خاصة صعوبات وتحديات كبيرة في لبنان. ولذلك، أعتمد على استمرار التزام الحكومة بتعهداتها الدولية، وأدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى الالتزام الكامل بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو الدول الأعضاء أيضاً إلى تجديد الجهود الرامية إلى دعم لبنان في كفالة احترام الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه القرارات، على النحو الأفضل من أجل تعزيز ازدهار البلد واستقراره على المدى الطويل كدولة ديمقراطية. وسأواصل بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل لهذه القرارات وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان.